



السيد وزير الاقتصاد والمالية  
للمعتمدين  
مجلس الموازنة العامة  
٢٠١٧/٥/١٧

٢٤٠٢٢

الرقم ١٢/م/٢٠١٧  
التاريخ ١٤٣٨ هـ  
الموافق ١٨-٥-٢٠١٧

معالي  
سماحة  
عطوفة

التزاماً بالجدول الزمني لإجراءات إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وانسجاماً مع الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وتمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٨ ضمن الإطار متوسط المدى (٢٠١٨-٢٠٢٠)، وذلك بالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٨.

للمعمل على تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتكم وجداول تشكيلاتكم قبل منتصف شهر تموز القادم وعلى أن تتضمن ما يلي:-

١. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الإنفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

٢. تقديرات النفقات الرأسمالية للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠) وفقاً للتوزيع الآتي:-

- أ- النفقات المستمرة .
- ب- النفقات الملتزم بها وقيد التنفيذ .
- ج- المشاريع الجديدة على المستوى الوطني بحيث تتضمن الكلفة الإجمالية لكل مشروع منها ومدة تنفيذه والإنفاق السنوي المتوقع على هذه المشاريع مع إرفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الكبيرة والمتوسطة (وفقاً لنموذج بطاقة وصف المشروع المعتمد) وذلك بما ينسجم والأولويات الوطنية وفقاً لرؤية الأردن ٢٠٢٥ والبرنامج التنفيذي التنموي المنبثق عنها وخطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (٢٠١٨-٢٠٢٢).
- د- مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة الممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة.

المملكة الأردنية الهاشمية  
دائرة الموازنة العامة  
٢٢ أيار ٢٠١٧  
رقم الملف ٥٠٠  
رقم التسجيل ١١٠٧

السيد وزير الاقتصاد والمالية  
مجلس الموازنة العامة  
عبدالله  
٢٠١٧/٥/٢٢



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٣. التقيد بالسقوف الأولية المحددة لإعداد مشروع موازنة عام ٢٠١٨ وبحيث لا يتم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات، وعلى أن يتم مراعاة التوجهات الحكومية الرامية الى ضبط الإنفاق العام وترشيده واقتصاره على الحدود الدنيا في ضوء الظروف المالية الصعبة.

٤. التقيد بالسقوف المحددة للمحافظات والمخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وفقاً لما يلي:

أ- يكون السقف المحدد للمحافظات لعام ٢٠١٨ للمشاريع الرأسمالية التنموية الجديدة فقط مع الإبقاء على المشاريع القائمة حالياً وقيد التنفيذ والمشاريع الرأسمالية الجديدة على المستوى الوطني ضمن سقوف موازنات الوزارات والدوائر الحكومية.

ب- التأكيد على استخدام السقف الرأسمالي المحدد للمحافظات لتمويل المشاريع الرأسمالية التنموية فقط ولا يجوز استخدامه لتعيين او استخدام موظفين او اي نفقات ذات طبيعة جارية.

ج- قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية من خلال مديرياتها في المحافظات لتحديد احتياجات المحافظات من المشاريع الرأسمالية التنموية وفقاً للسقوف المحددة حسب الأولويات وتحديد كلف المشاريع الرأسمالية.

د- قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بإعداد مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢٠) من خلال توزيع السقوف المحددة للمحافظات على احتياجاتها من المشاريع التنموية الجديدة وفقاً للأولويات وحسب النماذج المعدة لهذه الغاية وعلى ان يتم تضمين موازنات المحافظات المخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وتزويد مجالس المحافظات بها قبل نهاية شهر آب، على أن تقوم المجالس التنفيذية للمحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية لتجنب الازدواجية في اختيار المشاريع التنموية وضمان الانسجام بين الوزارات والدوائر الحكومية والمحافظات بهذا الخصوص.

هـ - قيام مجالس المحافظات بمناقشة مشاريع موازنات المحافظات المحالة إليها من قبل المجالس التنفيذية وإقرارها بحضور المحافظ وأعضاء المجلس التنفيذي ومدير عام دائرة الموازنة العامة أو من ينيبه، وتزويد الوزارات والدوائر الحكومية المعنية ودائرة الموازنة العامة بمشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وحسب السقوف المحددة لها في موعد أقصاه قبل نهاية شهر ايلول.

٥. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي إيرادات أخرى.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٦. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة خلال الفترة المذكورة أعلاه.
٧. مراعاة العمل على تويب النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية حسب المحافظات.
٨. إبراز البرامج والمشاريع والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج.
٩. الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان على أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية والعمل على استيعاب متطلبات الخطة ضمن السقوف الأولية المحددة.
١٠. أي تعديلات أو تحديثات طرأت على الخطة الإستراتيجية لوزارتكم / دائرتكم / مؤسستكم خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والبرامج ومؤشرات قياس الأداء والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى.
١١. قيام الوزارات والدوائر الحكومية بالسير بالعمليات اللازمة لإعداد مشاريع موازاناتها على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).
١٢. إعداد خلاصة لجدول التشكيلات لعام ٢٠١٨ بحيث تتضمن الاحتياجات والوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن إلغاؤها إلى جانب الموظفين المنقولين من وإلى وزاراتكم/دائرتكم/مؤسستكم، وإرفاق كافة الموافقات اللازمة لنقل الموظفين مع درجاتهم ومخصصاتهم أو دونها لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازانات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٨.

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

الدكتور هاني الملقى